الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراتة ـ ليبيا
(دراسة تحليلية)

أ. محمد عبد الهادي محمد القبي كلية الدراسات العليا- جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراتة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك لغرض تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للمنطقة الحرة بمصراتة بحسب بيانات ومعلومات وفرتها إدارة المنطقة الحرة بمصراتة .وقد توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى أن النتائج الملموسة من واقع التجربة الليبية كانت ليست في المستوى المأمول والمُنتظر بالنسبة للمنطقة الحرة بمصراتة ، فهي لم تؤدي إلى التقليل من بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كمشكلة فائض العمالة ، حيث أن عدد المشاريع المُتواجدة داخل المنطقة الحرة ترتكز في مُعظمها على قطاع التجارة ، وهذا يدل على نوعية النشاط البسيط المتواجد في المنطقة والذي تستخدم فيه أيدي عاملة بأعداد بسيطة ، كما أن هذا القطاع يتميز بعدم نقله للتكنولوجيا المتقدمة .ومن أهم التوصيات ضرورة التقييم المُستمر لأداء المنطقة الحرة بمصراتة في تحقيق أهدافها وجدوى الاستثمارات المُقامة داخلها مُقارنة مع مثيلاتها من المناطق الحرة في الدول الأخرى .

الكلمات المفتاحية : المناطق الحرة ، فائض العمالة ، المنطقة الحرة ، مصراتة ، ليبيا .

The developmental role of the free zone in Misurata, Libya
(analytical study)

Mr. Mohammed Abd Al-Hadi Mohammed

Abstract:

This research aims to identify the developmental role of the free zone in Misurata, and the researcher used the descriptive approach and the analytical approach for the purpose of analyzing some economic indicators of the free zone in Misurata according to data and information provided by the management of the free zone in MisurataThe researcher concluded through this research that the tangible results from the reality of the Libyan experience were not at the desired and expected level for the free zone in Misurata, as it did not lead to reducing some of the economic and social problems such as the problem of surplus labor, as the number of projects located

within the free zone are concentrated in Most of them are in the trade sector, and this indicates the kind of simple activity that exists in the region and in which manpower is used in small numbers, and this sector is characterized by not transferring advanced technologyOne of the most important recommendations is the necessity of continuous evaluation of the performance of the Misurata Free Zone in achieving its objectives and the feasibility of the investments established within it in comparison with similar free zones in other countries.
Keywords: free zones, surplus labor, free zone, Misrata, Libya

المقدمة :

أصبح موضوع المناطق الحرة من المواضيع الهامة وذلك من أجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية وتنمية الثروات الوطنية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة للاستثمار داخل تلك المناطق. ومن أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية دخلت دولة ليبيا إلى هذا الميدان بإنشاء المنطقة الحرة بمصراتة ، حيث تم تخصيص مواقع جغرافية محددة تطبق فيها قوانين وأنظمة خاصة عما هو مطبق في باقي أنحاء ليبيا وتميزت هذه المنطقة بإعفاءات وتسهيلات وضمانات بهدف جذب الإستثمارات إليها لتنمية الصناعات وتجارة العبور عبرها ، ومن ثم جاء هذا البحث لبحث الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراتة في ليبيا .

مشكلة البحث :

إن تجربة المناطق الحرة في ليبيا يعود تاريخ إنشاءها إلى عام 2000م ، حيث تم إنشاء المنطقة الحرة بمصراتة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، ولا شك في أن نشاط المنطقة الحرة بمصراتة يعول عليه كثيراً من قبل الدولة نظراً لموقعها الاستراتيجي ويعتقد الباحث أن يكون لهذه المنطقة إضافة للاقتصاد الوطني الليبي إذا ما توفرت لها عوامل النجاح المطلوبة وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد وبالتالي تحقيق العديد من المكاسب والمنافع في مجال توظيف الأيدي العاملة وتدريبها وتأهيلها ونقل التكنولوجي الإنتاجية وتنمية الصادرات وبالتالي زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي ، والسؤال المحوري للمشكلة البحثية يتمثل في :

ما مدى مساهمة المنطقة الحرة بمصراتة في تحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية في ليبيا ؟

الأسئلة الفرعية :

- إلى أي مدى ساهمت المنطقة الحرة بمصراتة في إيجاد فرص العمل للحد من مشكلة فائض العمالة ؟
- هل ساهمت المنطقة الحرة بمصراتة في التنمية الإقليمية والمجتمعية ؟
- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور المنطقة الحرة بمصراتة ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث من أهمية المناطق الحرة كونها مواقع لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وأثر ذلك على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، كما أن هذا البحث سوف يساهم في معرفة مواطن القوة والضعف في المنطقة الحرة بمصراتة من منظور علمي مؤسسي دقيق .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراتة ومدى مساهمتها في التنمية الإقليمية والمجتمعية ، والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور المنطقة الحرة بمصراتة وأثر ذلك على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها .

فروض البحث :

عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للمنطقة الحرة بمصراتة يضعف من دورها في تحقيق أهدافها الاقتصادية .

تواجه المنطقة الحرة بمصراتة بعض الصعوبات المرتبطة بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي منذ سنة 2011م .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج دراسة الحالة وعلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد المشكلة والتي تتمثل في إيضاح الأسباب التي أدت إلى عدم تطور نشاط المنطقة الحرة بمصراتة أسوة بغيرها من المناطق الحرة المقامة بالدول القريبة من ليبيا .

الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الحرة بمصراتة :

تتركز الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الحرة بمصراتة من حقيقة ما تمتاز به من مميزات والتي تجعلها منطقة اقتصادية واعدة من بينها الموقع الجغرافي الاستراتيجي ، فكما هو معروف أن مصراتة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط تشكل نقطة عبور وتبادل تجاري بين الشمال المتمثل في القارة الأوروبية والجنوب المتمثل في القارة الأفريقية ، ونقطة ربط ما بين الشرق والغرب والجنوب الليبي ، وهذا الموقع المميز جعل من السهل الاتصال بجنوب أوروبا وغيرها من الدول عن طريق البحر ، وتاريخياً اشتهرت مدينة مصراتة بالتبادل التجاري، عُرف عن أهلها حبهم للتجارة ويُجيدونها إجادة جيدة منذ زمن بعيد ، وكانت مصراتة مُلتقى للقوافل التجارية التي تمر من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ، بالإضافة إلى توفر الأراضي بمساحات تغطي متطلبات كافة النشاطات الاستثمارية سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية ، وتعتبر مصراتة من المدن الرئيسية بليبيا تمتاز بتوفر قوى عاملة بكافة المستويات ، ولديها إمكانيات بشرية معتبرة ، وبمختلف مخرجات التعليم سواء من الجامعات أو المعاهد المتوسطة والمهنية ، كما يتوفر في مدينة مصراتة أسطول كبير من شاحنات النقل البري بتكلفة شحن مناسبة ، وبها بنية تحتية مناسبة ، وبيئة جيدة للاستثمار، وتوفر ميناء بالمنطقة الحرة ، هذا الميناء البحري الذي عُرف منذ أقدم العصور كأحد المرافئ الطبيعية التي استخدمها الفينيقيون في الساحل الغربي من ليبيا بدأً من القرن العاشر قبل الميلاد لمميزاته الطبيعية ، وقد لعب دوراً فعالاً في تنشيط حركة التبادل التجاري منذ القدم ، وتم تأهيله سنة 1978م وفقاً لخطة مدروسة

روعي فيها أحدث أساليب إنشاء الموانئ الحديثة ، وذلك بهدف تقديم أفضل الخدمات البحرية بما يساهم بشكل كبير في زيادة حركة التبادل التجاري ، وصنف كأحد أفضل الموانئ الليبية ، وأصبح أخيراً مقصداً لكثير من خطوط النقل البحري العالمية ، ومن أهم المميزات التي يتمتع بها هذا الميناء الآتي :[1]

- مساحة الميناء 190 هكتاراً .
- عمق يصل إلى 13 متر .
- أرصفة بطول 4000 متراً .
- القدرة الاستيعابية 6 مليون طن / سنة .
- ساحات تخزين مكشوفة 60 هكتار .
- مخازن مسقوفة بمساحة 67500 متر مربع .
- صومعة حبوب سعة 40000 طن .
- آلات ومعدات مناولة حديثة .
- كوادر فنية مدربة .

إضافة إلى قرب وتوفر مصادر الطاقة بأسعار منافسة والمواد الخام لعل يأتي على رأسها مجمع الحديد والصلب كمصدر هام من مصادر المواد الخام التي تنشأ عليها العديد من الصناعات ، مع وجود مطار دولي يبعد مسافة (20) كم فقط عن موقع المنطقة الحرة بمصراتة مما يسهل حركة النقل والاستفادة من انخفاض التكلفة ، بالإضافة إلى المناخ وهو جانب مهم تتميز به ليبيا يستقطب جميع المستثمرين .

وأُنشئت المنطقة الحرة بمصراتة بقرار مجلس الوزراء رقم (495) لسنة 2000م كأول منطقة حرة في ليبيا ، ومعروف أن المنطقة الحرة بمصراتة في طور الإنشاء والتأسيس منذ سنة 2000م وحتى سنة 2006م ، كانت المنطقة الحرة بمصراتة في مرحلة الإعداد والتجهيز والتدريب والاطلاع على التجارب الناجحة للمناطق الحرة في الدول القريبة من ليبيا وتقييم تلك التجارب والاسترشاد بمسارها في التجربة الليبية ، ومنذ سنة 2006م وحتى سنة 2009م بدأت إدارة المنطقة الحرة في تدريب الموظفين والعاملين بها وتجهيز الميناء ، وقد أعطت إدارة المنطقة الحرة الجانب الفني والمشروعات أهميةً قصوى ، وهناك من المشروعات التنفيذية الجاري تنفيذها وبعض المشروعات التي تم إنجازها واستكملت ، ومن أهم تلك المشروعات هو مشروع البنية التحتية المُتمثل في الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات أي ما يسمى بـ (الأعمال المدنية أو المرافق العامة) ، وتم التعاقد مع مقاول يقوم بتنفيذ الأعمال سنة 2006م ، واستمر العمل ولكن ليس بالشكل الذي تطمح إليه إدارة المنطقة الحرة بمصراتة ، وهناك تعاقد بالباطن ، وأغلب المشروعات سواء مشروعات الصيانة أو مشروعات التنفيذ أو حتى الدراسات والمكاتب الاستشارية الهندسية تنفذ أغلبها من قِبل الشركات الوطنية ، والغاية بأن تُثب هذه المكاتب والشركات الوطنية وجودها وتشارك في تنفيذ هذه الأعمال ، وقد بلغ مجموع القيم المالية لهذه المشروعات التنفيذية مبلغ 58,847,000 دينار ليبي (ثمانية وخمسون مليون وثمانمائة وسبعة وأربعون ألف دينار ليبي) مُتعاقد عليها حتى سنة 2008م ، وهناك أعمال استكملت وهناك أعمال جاري تنفيذها ، ومن بعض تلك الأعمال هناك مشروع الردم والدك لمساحات المنطقة الحرة المرحلة الخامسة الأخيرة أمام المنطقة ومشروع صيانة واستكمال الطريق المحيطة

بمبنى البريد والمصرف داخل ميناء المنطقة ومشروع أعمال رصف ساحة تخزين بميناء المنطقة ومشروع رصف ساحة وقوف سيارات تابعة للمبنى الإداري للمنطقة الحرة وجميعها استكملت ، ونظراً لتعاقد إدارة المنطقة مع بعض المستثمرين تم إنشاء شبكة مؤقتة من الماء والكهرباء والصرف الصحي بحيث يستطيع المستثمر أن يُمارس نشاطه في بعض المواقع بشكل مؤقت غير المشروع الأساسي الخاص بالبنية التحتية ، وإنشاء بعض المسارات الخاصة بالكوابل وبعض أعمال التبليط وإنارة الطرق وأعمال أخرى خاصة بالطرق والأرصفة .[2]

ويوضح الجدول رقم (1) يوضح المشاريع التي تم تنفيذها بالمنطقة الحرة بمصراتة حتى 2008/12/31م :

جدول رقم (1)

كشف بالمشاريع التي تم تنفيذها بالمنطقة الحرة بمصراتة حتى 2008/12/31م

القيمة بالمليون دينار ليبي

رقم العقد	اسم المشروع	المبالغ المخصصة
محضر اتفاق	استكمال المباني والمرافق بالمرحلة الثانية (تحوير المبني الاداري)	1,000,000.000
محضر اتفاق	تنفيذ البنية التحتية والأساسية بالمرحلة الأولى	1,460,000.000
2004/2	صيانة المخزن رقم (2) [الصناعات الهندسية]	1,362,256.970
2004/3	صيانة المخزن رقم (3) [الصناعات الهندسية]	1,256,990.766
محضر اتفاق	صيانة مبنى الوكالة العالمية [الفتح]	100,058.000
محضر اتفاق	أعمال الردم والدك للمرحلة الثالثة من موقع المنطقة الحرة [الفتح]	962,000.000
2005/2	أعمال الردم والدك للمرحلة الرابعة لموقع المنطقة الحرة [الفتح]	2,907,095.565
2006/2	أعمال الردم والدك للمرحلة الخامسة من موقع المنطقة الحرة [الزحف]	3,095,292.900
2006/3	مشروع سياج حول المنطقة الحرة خارج الميناء [الفتح]	1,269,201.000
محضر اتفاق	مشروع ربط طريق النقل الثقيل بطريق الميناء	360,000.000
2006/4	مبنى ملحق للمبنى الإداري للميناء [رمال الشاطئين]	461,085.500

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، بيانات المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الشؤون المالية ، 2020م .

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المنطقة الحرة بمصراتة قامت بتوفير عدد كبير من أدوات التشغيل

من آليات ورافعات شوكية لتسهيل أعمال الشحن والتفريغ ، ويوضح الجدول رقم (2) بيان بالاعتمادات المستندية التي تم إقفالها واستلام المواد الموردة خلال تلك الفترة :

جدول رقم (2)

بيان الاعتمادات المستندية

ت	رقم الاعتماد	قيمة الاعتماد	الشركة الموردة	مكان الشركة	موضوع الاعتماد
1	2550	3,693,623.34 يورو	فانتوزي	إيطاليا	توريد روافع شوكية ولاقطة
2	2551	275,299.98 يورو	ألبرتون	إيطاليا	توريد روافع شوكية نوع (3) طن و(7) طن
3	2566	19,736,260.00 يورو	الدامن	هولندا	توريد قواطر وزوارق بحرية
4	2567	1,348,832.06 يورو	إيروتك	إيطاليا	توريد واقيات خشبية ومطاطية لأرصفة الميناء
5	2572	578,309.13 يورو	ريتشكو	إيطاليا	توريد معدات مناولة للميناء
6	2622	1,432,905.00 يورو	شنايدر	ألمانيا	توريد رؤوس جر ومقطورات وقطع غيار

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، بيانات المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الشؤون المالية ، 2020م .

وفي سنة 2009م صدر قرار مجلس الوزراء رقم (72) بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمنطقة الحرة بمصراتة ، حيث أسند القرار إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي مهمة إدارة وتشغيل المنطقة الحرة بمصراتة عن طريق إحدى الشركات التابعة له ، وبذلك أصبحت المنطقة الحرة بمصراتة شركة مساهمة خاضعة لأحكام وقواعد القانون الخاص إلى أن صدر قرار مجلس الوزراء رقم (611) لسنة 2013م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمنطقة الحرة بمصراتة والذي آلت بموجبه المنطقة الحرة بمصراتة من حيث التبعية إلى وزارة الاقتصاد والتجارة .[3]

من خلال ما تقدم يلاحظ أن المنطقة الحرة بمصراتة ومنذ البداية لم تتمتع بالاستقلالية الإدارية ولم تحدد طبيعتها القانونية إضافة إلى تداخل الصلاحيات مع بعضها البعض مما أنعكس سلباً على تقدمها ، فكما هو معروف أن المستثمرون في بحثهم عن أيسر منطقة حرة للعمل بها يسعون إلى إقامة مشروعاتهم في بيئة مُستقرة سياسياً ومُتحررة من التدخل الحكومي الشديد ، وإلى أن تكون القواعد المُنظمة للاستثمار في البلد المُضيف ثابتة وتتصف بالاستمرارية طيلة فترة الاستثمار ، إضافة إلى الأمن والمناخ الاستثماري الإيجابي ، كما يتطلع المستثمرون إلى المواقع الاستراتيجية والقرب من الأسواق وكفاءة الاتصالات وتوفر الخدمات الداعمة الأخرى ، أما فيما يخص الجانب التشريعي فكما هو معروف أنه لأجل أن يتم ترحيل مؤسسات أجنبية

لإقامة مشروعاتها في الدول النامية لا يتطلب فقط توافر حوافز ومزايا مُشجعة ، ولكن لا بد من وجود نظام تشريعي ، ونشير إلى أن القرار رقم (611) لسنة 2013م حل العديد من المشاكل والصعوبات التي واجهت المنطقة الحرة بمصراتة في هذا الجانب وتحسنت صورتها كثيراً عما كانت عليه . ويكون للمنطقة الحرة بمصراتة في سبيل تحقيق أهدافها إجراء كافة التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الأهداف المناطة بها وعلى الأخص :[4]

العمل على تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة المنطقة الحرة وخاصة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة وتنمية وتطوير التبادل التجاري وتقديم الخدمات بكافة أنواعها .

تنفيذ واستكمال كافة مشروعات البنية الأساسية بالمنطقة والتي تمول من ميزانية التحول أو من خلال الاستثمار .

- إنشاء الشركات داخل المنطقة ذات العلاقة بنشاطها .
- شراء وتملك الأجهزة والآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال والمناولة وكافة مستلزمات التشغيل اللازمة لنشاطها أو تأجيرها .
- إنشاء وتأجير المكاتب الإدارية والمخازن والساحات داخل المنطقة .
- تقديم الخدمات البحرية للسفن القادمة والمغادرة والمتواجدة في الميناء بما في ذلك خدمات الإرشاد والإرساء والمغادرة والأعمال المُكملة لذلك وفقاً للتشريعات النافذة .
- التعاقد مع الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين لتقديم بعض الخدمات المختلفة وتحصيل العائد المناسب عليها بما يخدم مصلحة المنطقة .
- التنسيق مع الجهات المختصة للمحافظة على النظام والأمن وتقديم خدمات الإطفاء والإنقاذ والدفاع المدني والإسعاف وغيرها من الخدمات .
- المساهمة في رؤوس أموال الشركات التي تُؤسس داخل المنطقة الحرة وكذلك المشروعات الاستثمارية بمختلف أنواعها .
- الإشراف الكامل على تسيير العمل بالوحدات والشركات والمؤسسات التي تؤول أو تدمج في المنطقة الحرة بمصراتة .
- تقديم كافة الخدمات للبضائع الواردة والصادرة والعابرة بما في ذلك الشحن والتفريغ والتخزين والمناولة والأعمال المُكملة لذلك .
- تشغيل اليد العاملة على أن تكون الأولوية في ذلك للمواطنين الليبيين وذلك وفقاً للتشريعات النافذة.

مصادر التمويل للمشروعات التي تنفذ داخل المنطقة الحرة بمصراتة :

بالنسبة للمشروع الأساسي والذي قيمته 58,847,000.000 دينار حتى سنة 2008م تم تغطيته من الخزانة العامة ، فقد أقتصر إنشاء المنطقة الحرة بمصراتة على التمويل الحكومي (تمويل إنشائي) فقط وترك لها بعد ذلك استقلالها المالي في حدود القانون على أن تقوم مستقبلاً بسداد الالتزامات التي عليها من خلال

إيراداتها المالية ، وتم بعد ذلك تغطية باقي المشروعات من إيرادات المنطقة الحرة والمتمثلة في إيراد الميناء والاستثمارات ، أما بالنسبة لمشروعات الصيانة فقد أُعطيت لها اهتمام خاص فيما يتعلق بالمخازن والساحات والطرق وبعض المباني الإدارية والتي كانت مُتبقية من المقاول السابق وتتمثل في مبنى إداري ومصرف وبريد وبعضها استكملت والبعض الأخر في المراحل النهائية لاستكمال هذه المباني ، وهناك جانب أخر مهم وهو يتعلق بالنشاط الفني المُتمثل في إعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء المباني الخاصة بالمستثمرين ومباني أخرى سيادية خاصة بالجمارك والمقار الإدارية الخاصة بإدارة المنطقة ، وأغلب هذه المباني جاري العمل لإقامتها وهناك خمس مشروعات أخرى جاهزة تم تسليمها للجنة العطاءات ، وتوجد مشروعات جديدة منها مشروع توسعة وتطوير ميناء المنطقة الحرة بمصراتة وهو مشروع طموح جداً يهدف إلى جعل ميناء المنطقة الحرة بمصراتة نقطة رئيسية لتجارة عبور الحاويات ومناولتها ، والاستفادة من مميزات المنطقة الحرة بمصراتة وموقعها لممارسة هذا النشاط ، وتوجد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع والتي تغطي عدة بنود عن المشروع وعن تجارة عبور الحاويات ومناولتها وعن حركة عبور الحاويات بالمنطقة وعن مدى الاستفادة من مميزات المنطقة الحرة بمصراتة ، وتشمل الدراسة حركة الحاويات في الموانئ الليبية والزيادة السنوية المتوقعة ونصيب ميناء المنطقة الحرة بمصراتة المتوقع من حجم هذه الحركة وتقدير الإيرادات السنوية المتوقعة من المشروع ، وتم تقديم هذا المشروع إلى مركز بحوث العلوم الاقتصادية التابع لمجلس الوزراء الذي قام بتكليف فريق من المختصين لإجراء الدراسة ، وقدم المركز تقرير مبدئي عن الدراسة وتم عرضه ومناقشته مع المسؤولين بالمنطقة وإجراء تعديلات أتفق بشأنها وكانت ضرورية ، كما قدم المركز التقرير النهائي للدراسة من خمسة نسخ مجلدة بعد شهرين من توقيع العقد وبعد صدور رسالة التكليف ، وتم في حينها تسليم المركز الدفعة المقدمة من تكلفة الدراسة ، وتوجد مشروعات أخرى منها تطوير أجهزة الاتصالات تتمثل في توريد مُقسم لأكثر من 1000 خط هاتف مع توفير 240 خط متصل بشبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) . وفي المنطقة الحرة كل العاملين حالياً من العناصر الوطنية ومؤمن عليهم ، وكذلك كافة المعدات والآلات مؤمن عليها ، وتجري متابعة إجراءات التأمين من قِبل الإدارة المُختصة بالمنطقة وهي إدارة الشؤون المالية بالمنطقة .[5]

وتتكون الموارد المالية للمنطقة الحرة بمصراتة من :[6]

- إيرادات الناتجة عن نشاطها .
- عوائد استثمارات أموالها وأصولها .
- ما يُخصص لها من اعتمادات في الميزانية العامة .
- القروض والتسهيلات التي تحصل عليها .
- أية إيرادات أخرى يُرخص لها في الحصول عليها .
- اختصاصات مجلس إدارة المنطقة الحرة بمصراتة :
- تتمتع المنطقة الحرة بمصراتة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية .[7]

وتدار المنطقة الحرة بمجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من مجلس الوزراء يتولى تسيير وإدارة

المنطقة الحرة وفقاً للقواعد والأسس المبينة في القانون رقم (9) لسنة 2000م ولائحته التنفيذية .[8] ويتولى مجلس الإدارة إدارة شؤون المنطقة الحرة والإشراف الكامل والتوجيه على كافة الجهات العاملة في المنطقة ، وله أوسع الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لذلك وعلى الأخص :[9] وضع السياسة العامة والخطط واللوائح المنظمة للعمل الاستثماري في المنطقة الحرة .

دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار في المنطقة الحرة وتقديم ما يراه من مقترحات بشأنها .

التنسيق مع الجهات المختصة بشأن تطبيق القوانين واللوائح بما يضمن تحقيق أهداف المنطقة الحرة وتحريرها من القيود . وضع قواعد تأجير واستثمار الأراضي والعقارات لممارسة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة .وضع قواعد وأسس منح تراخيص الاستثمار وإقامة المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية في المنطقة الحرة .

- اعتماد مقابل الخدمات وشغل الساحات والعقارات والتخزين .
- اعتماد النظم الخاصة بمنح تراخيص الدخول والخروج والإقامة بالمنطقة الحرة وفقاً لحاجة مقتضيات العمل .
- اعتماد الميزانية التقديرية السنوية للمنطقة الحرة .
- اعتماد القوائم المالية السنوية للمنطقة الحرة .
- الموافقة على عقد القروض وعلى المشاركة في الاستثمار مع أطراف أخرى .
- وضع الترتيبات اللازمة لنظام التأمين والضمان الاجتماعي والخدمات الصحية للمستثمرين بالمنطقة والعاملين معهم .
- المصادقة على العقود والاتفاقيات التي تبرمها إدارة المنطقة مع الأطراف المحلية والأجنبية .
- اعتماد خطط التدريب وتأهيل العاملين بالمنطقة الحرة .
- اتخاذ كل ما من شأنه حماية أصول وممتلكات المنطقة الحرة وضمان تحقيق أهدافها .
- إصدار قرارات الإيفاد للمهام المتعلقة بنشاط المنطقة الحرة وفق الأسس والضوابط التي يضعها المجلس .
- إصدار القرارات اللازمة لإنشاء الشركات داخل المنطقة ذات العلاقة بنشاطها وإقرار النظم اللازمة لممارستها لمهامها .
- اعتماد اللوائح والنظم الخاصة بالشركات والمؤسسات التي تدمج أو تؤول إلى المنطقة الحرة وفقاً للتشريعات المعمول بها في المنطقة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى رئيس المجلس ببعض اختصاصاته وأن يُشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته . ويضع مجلس الإدارة النظم واللوائح المنظمة للشؤون المالية والإدارية والفنية بالمنطقة بما في ذلك اللوائح المنظمة للعقود الإدارية وشؤون الميزانية والحسابات والمخازن والمشتريات وذلك كله دون التقيد بالقواعد والنظم المعمول بها في الوحدات الإدارية على ألا تكون نافذة إلا بعد اعتمادها من مجلس الوزراء .[10] ويضع مجلس الإدارة بالتنسيق مع الجهات المختصة الترتيبات

الخاصة بعمل الجمارك والجوازات وأمن المنطقة ومكتب التفتيش البحري وفقاً لأحكام التشريعات الصادرة بالخصوص .[11] وتخضع مكاتب الجهات العاملة داخل المنطقة الحرة للإشراف المباشر والتوجيه من قِبل إدارة المنطقة ، ويعتبر العاملون بكافة الجهات مكلفين بالعمل في المنطقة على سبيل الإعارة أو الندب مع عدم الإخلال بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه جهاتهم الأصلية وفقاً للتشريعات النافذة ، كما يضع مجلس الإدارة لائحة داخلية تبين أسلوب عمله وكيفية عقد اجتماعاته .[12]

اختصاصات المدير العام :

يكون للمنطقة الحرة بمصراتة مدير عام يصدر بشغله للوظيفة قرار من مجلس الوزراء بناءاً على عرض من وزير الاقتصاد ، ويتولى المدير العام المهام التالية :[13]

تنفيذ الخطط والبرامج العامة لإدارة المنطقة الحرة على النحو المُقرر من مجلس الإدارة .

تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

إدارة شؤون المنطقة وتصريف أمورها والإشراف على سير العمل والعاملين بها وتطوير نظام العمل طبقاً للنظم واللوائح المعمول بها في المنطقة .

- اقتراح اللوائح المنظمة للشؤون المالية والإدارية والفنية بالمنطقة بما في ذلك اللوائح المنظمة للعقود الإدارية وشؤون الميزانية والحسابات والمخازن والمشتريات وذلك كله دون التقيد بالقواعد والنظم المعمول بها في الوحدات الإدارية وعرضها على مجلس الإدارة .
- اقتراح الخطط والسياسات واللوائح المنظمة للعمل الاستثماري بالمنطقة الحرة وعرضها على مجلس الإدارة .
- دراسة واقتراح مقابل الخدمات وشغل الساحات والعقارات والتخزين وعرضها على مجلس الإدارة .
- إعداد مشروع الميزانية التقديرية السنوية للمنطقة وعرضها على مجلس الإدارة .
- إعداد القوائم المالية السنوية للمنطقة وعرضها على مجلس الإدارة .
- الإشراف والرقابة على تنفيذ المشروعات بالمنطقة الحرة .
- إعداد الموضوعات والمسائل التي تعرض على مجلس الإدارة وتقديم الدراسات والبيانات اللازمة لذلك .
- إعداد التقارير الدورية عن نشاط المنطقة وعرضها على مجلس الإدارة للنظر فيها ، إصدار الموافقات والتراخيص المتعلقة بالاستثمار في المنطقة الحرة .
- تمثيل المنطقة الحرة أمام القضاء وفي علاقاتها بالغير والتوقيع على العقود والاتفاقيات .

البيئة الاستثمارية بالمنطقة الحرة بمصراتة :

سعت المنطقة الحرة بمصراتة لتهيئة البيئة الاستثمارية وذلك بتجهيز البنية التحتية والفوقية التي تشمل :[14]

مستودعات مسقوفة ومكاتب حديثة مجهزة .

مساحات للتخزين المكشوف .

أراضي لإقامة المشروعات التجارية والصناعية والخدمية .

مصادر للطاقة وبتكاليف مناسبة .

بنية تحتية وفوقية روعي في تصميمها الحداثة والتطور .

تقديم خدمات التوكيلات الملاحية والشحن والتفريغ .

تقديم خدمات النقل البري عبر الصحراء إلى أفريقيا والدول العربية المجاورة .

تقديم خدمات الصحية للمستثمرين العاملين في المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة بمصراتة .

تجهيز الميناء البحري بأحدث معدات النقل والمناولة ويرتبط بخطوط نقل بحرية لمختلف الموانئ الدولية .

تقديم الخدمات القانونية والاستشارية الأخرى وخدمات التأمين بجميع أشكاله .

تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتطورة حسب احتياجات المستثمر .

وبهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار بالمنطقة الحرة بمصراتة قام المشرع الليبي بمنح امتيازات عديدة تتمثل في الضمانات والإعفاءات الوارد ذكرها في القانون رقم (9) لسنة 2000م ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (137) لسنة 2004م .[15]

مجالات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية في المنطقة الحرة بمصراتة :[16]

- تنفيذ المنشآت المطلوبة للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية .
- ممارسة نشاط تجارة العبور .
- إجراء عمليات التصنيع المختلفة والعمليات التحويلية التي من شأنها تغيير حالة البضائع أو تهيئتها لمقتضيات التبادل التجاري ومتطلبات السوق .
- مزاولة الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التأمين وغيرها من الخدمات .
- إجراء عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج وإعادة التعبئة والتغليف للبضائع الموجودة بالمنطقة الحرة بمصراتة .
- تخزين البضائع العابرة والبضائع المحلية المعدة للتصدير إلى الخارج والبضائع المنتجة داخل المنطقة الحرة بمصراتة وكذلك البضائع الواردة .
- مزاولة الأنشطة السياحية والخدمية المختلفة .

عرض وتحليل بيانات البحث :

نظراً لما تتميز به ليبيا من موقع جغرافي يُتيح لها جاذبية خاصة للاستثمار الأجنبي أُقيمت العديد من المشروعات التنموية التي من بينها المنطقة الحرة بمصراتة ، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في إطار الخطة العامة للدولة . وفيما يلي توضيح تفصيلي لدور المنطقة الحرة بمصراتة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وتقييم أدائها في ضوء البيانات والمعلومات المُتاحة .

المنطقة الحرة بمصراتة وطلبات المستثمرين :

يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية من أهم الأهداف التي يتوقف عليها نجاح المناطق الحرة ، حيث ينتج عن الاستثمارات الأجنبية عدة فوائد منها مالية وأخرى اقتصادية تعود بالإيجاب على البلد المُضيف .

بدأت إدارة المنطقة الحرة بمصراتة في قبول طلبات الاستثمار لجميع أنواع المشروعات الاستثمارية سواء في المجال الخدمي أو الصناعي أو التجاري ، وتعطي إدارة المنطقة أولوية للمشروعات التي توفر فرص

عمل للعناصر الوطنية وتنقل تقنية ومعرفة لهذه العناصر . وتقدم للمنطقة العديد من الطلبات سواء كانت من المستثمرين المحليين أو الأجانب ، وقد تم دارسة هذه الطلبات ومنحت موافقات مبدئية لحوالي ثلاثين نشاط مُقسمة إلى (النشاط الصناعي 12 موافقة ، والتجاري 17 موافقة ، والخدمي 18 موافقة) بمجموع 47 موافقة ، هذه الموافقات تقدر التكاليف الاستثمارية عليها 1443506 مليون دولار ، ومُستهدف أن توفر فرص عمل لأكثر من 6000 شخص ، ويتمثل المجال الصناعي في مصنعين للإسمنت ومصفاة للنفط ومصنع للدقيق والعلف الحيواني ومصنع تعبئة سكر بالإضافة تعبئة الاسمنت .

أعطت إدارة المنطقة - بعد دراسة - موافقة لهذه المصانع ، واعتمدت في دراساتها على الجانب البيئي ، بمعنى أن إدارة المنطقة ليست معنية بالجدوى الاقتصادية للمشروع باعتبار أن هذا المشروع هو مشروع استثماري وممول من شركة استثمارية بالكامل ، ولكن ينصب اهتمام إدارة المنطقة على موضوع السلامة العامة للإنشاءات التي ستقام داخل المنطقة الحرة والبيئة ، وتطلب إدارة المنطقة كافة الدراسات التفصيلية وخاصة فيما يتعلق بالبيئة ، وتستعين بخبراء ليبيين في هذا المجال يقومون بدراسة ما يسمى بتقييم الأثر البيئي لكل مشروع ، وبعد أن يتضح أن هذا المشروع لن تكون له تأثيرات بيئية وسيعمل حسب المعايير البيئية المعروفة يتم منح الموافقة له ، وهذه الموافقة مشروطة أيضاً حتى في العقد المبرم مع المستثمر ، وهناك شرط واضح وهو بأن يلتزم ذلك المستثمر بكافة المعايير والمواصفات البيئية وأن إدارة المنطقة لها الحق في توقيع العقوبات التي قد تصل إلى حد إيقاف المشروع . والمشروع يخضع لدراسة وتقييم سواء قبل إقامة المشروع أو بعد إقامته ، حيث سيكون هناك فريق مُتخصص للمتابعة البيئية بصفة دائمة وأخذ التقارير ، وأي انحرافات عن المعايير والمقاييس الدولية سيتعرض المستثمر للعقوبات والتي قد تصل إلى إيقاف المشروع ، وهذا موثق في العقد المبرم مع المستثمر كما سبق الإشارة .

هذه المصانع المذكورة منحت الموافقات والآن البعض منها في مرحلة إعداد التصاميم ، والإدارة العامة للشؤون الفنية بالمنطقة الحرة بمصراتة تقوم بمراجعة هذه التصاميم من ناحية السلامة العامة للإنشاءات بحيث تكون مُصممة حسب المعايير والمواصفات الجيدة والتي تحمي اليد العاملة الوطنية الموجودة داخل هذه المصانع ، والإدارة معنية بأن تكون هذه الإنشاءات مطابقة لاشتراطات السلامة العامة من الناحية الإنشائية .

والجدول رقم (3) يوضح الموافقات الصادرة للاستثمار في المنطقة الحرة بمصراتة حتى 2020/12/31م:

جدول رقم (3)

الموافقات الصادرة للاستثمار حتى 2020/12/31م

القيمة بالمليون دينار ليبي

مجال الاستثمار	العدد	المساحة المخصصة والمطلوبة / هكتار	التكاليف الاستثمارية
المجال الصناعي	12	18368	9180.18
المجال التجارى	17	18735	423.81
المجال الخدمي	18	15765	4831.07
إجمالى عدد الشركات = 47 شركة			
إجمالى التكاليف الاستثمارية = 14435.06 مليون دينار ليبى			

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، بيانات المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الاستثمار ، 2020م .

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد المشروعات الموافق عليها للعمل في المنطقة الحرة بمصراتة حتى نهاية سنة 2020م (47) مشروعاً وبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية 14435.06 مليون دينار ليبي ، ويلاحظ من الجدول أن عدد المشروعات الموافق عليها دون المستوى المطلوب وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها وجود معوقات واختناقات ومشاكل واجهت المنطقة الحرة بمصراتة ، وكان في مقدمة هذه المعوقات والاختناقات والمشاكل تعارض القرار السياسي ومخالفته لتوصيات إدارة المنطقة الحرة بمصراتة المبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية والتجارب الناجحة في الدول الأخرى ، إضافة إلى كثرة القرارات الاقتصادية التي تعاقبت بصورة أربكت النظام الاقتصادي واستقراره داخل المنطقة الحرة ، فالناظر إلى مراحل تطور المنطقة الحرة بمصراتة خلال العشر سنوات الأولى تحديداً منذ سنة 2000 حتى 2010م يلاحظ أن هذه المنطقة لم تتمتع بالاستقلالية الإدارية ولم تحدد طبيعتها القانونية وذلك من خلال إعادة النظر التي كانت تتم في بعض القرارات واستحداث قرارات جديدة أثرت على ثقة المستثمرين بالمنطقة ، إضافة إلى تداخل الصلاحيات مع بعضها البعض مما أنعكس سلباً على تقدمها ، فقد كان قرار إنشاء المنطقة الحرة بمصراتة سنة 2000م قراراً سياسياً في المقام الأول استهدف إضفاء الشعور بالاستقرار السياسي في الدولة الليبية وأنها بذلك تكون قد انتقلت إلى مرحلة جديدة في تاريخها الاقتصادي بكونها تبنت سياسة جديدة في مجال الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي ، في الوقت الذي لم يتم استدعاء الخبراء الأجانب أو المنظمات الدولية المختصة من قِبل المسؤولين في الدولة خلال العقد الأول بعد إصدار قانون إنشاء المنطقة الحرة بمصراتة وذلك لوضع خطط تنموية جادة أو حتى لتقييم التجربة بالفعل وتقديم الآراء والمقترحات اللازمة لتطويرها وتحسين أداءها ووضع تلك المقترحات موضع التنفيذ بالرغم من توفر الامكانيات المادية والبشرية التي تحتاجها المنطقة في ذلك الوقت مما أدى ذلك إلى عدم استكمال بعض الانشاءات والمرافق حتى سنة 2010م .

والجدول التالي يوضح بالأرقام عدد الشركات المحلية والشركات الأجنبية في مجالات الاستثمار بالمنطقة الحرة بمصراتة :

جدول رقم (4)

الشركات الاستثمارية حسب مجال الاستثمار حتى 2020/12/31م

مجال الاستثمار	شركات محلية	شركات أجنبية
المجال الصناعي	6	6
المجال التجاري	12	5
المجال الخدمي	13	5
الإجمالي	31	16

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، بيانات المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الاستثمار ، 2020م .

من خلال البيانات الواردة بالجدول وحسب هذه الإحصائيات المتوفرة نجد أن عدد الشركات المحلية يفوق عدد الشركات الأجنبية وخاصة في المجال الخدمي والتجاري وهذا يدل على الإقبال للاستثمار في المنطقة من قبل المستثمرين المحليين وهذا يؤكد على أن كثرة إصدار القوانين والقرارات المتعلقة بالاستثمار والمناطق الحرة وفي فترات زمنية متقاربة من شأنه أن يفقد الثقة في الاستثمار في المنطقة الحرة خاصاً من قبل الأجانب .

المنطقة الحرة بمصراتة وعلاقتها مع بعض الجهات العامة الأخرى :

تقدمت إدارة المنطقة الحرة بمصراتة بطلب لوزارة الصناعة الليبية في مدى إمكانية تخصيص محاجر، فكما هو معروف أن صناعة الاسمنت تحتاج إلى محاجر ، وهناك عدد من الطلبات قُدمت من قِبل المستثمرين لإدارة المنطقة للاستثمار في صناعة الاسمنت ، وهذا يعزى لأمرين ، أولاً السعر الذي يشهده سوق الاسمنت سواء كان في داخل ليبيا أو حتى السعر العالمي نتيجة التنمية والتي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط في أواخر سنة 2008م وبالتالي خلق إيرادات جيدة للدول النفطية ، ونتج عن ذلك تنامي في حركة التنمية والإعمار في كافة الدول وخاصة النفطية منها ، وهذا أدى إلى ارتفاع في معظم سلع مواد البناء مثل الاسمنت والحديد ، بالتالي فإن سوق الاسمنت يشهد ارتفاعاً شأنه شأن بقية المواد .وليبيا تتوفر فيها ميزة تنافسية في موضوع صناعة الاسمنت وهو موضوع الطاقة (الكهرباء والغاز) ، والطاقة هي عامل رئيسي في صناعة الاسمنت وجانب رئيسي في تكلفة صناعة الاسمنت ، إضافة إلى توفر المواد الخام ، وبالتالي هاذين العاملين جعل العديد من المستثمرين يتقدمون بطلبات للاستثمار في هذا الجانب ، وبعد الدراسة أعطت إدارة المنطقة الموافقة لمصنعين ، والآن لا تزال الاتصالات جارية مع وزارة الصناعة والمعادن لإمكانية تخصيص محجر ، لأن المحاجر لا تقع داخل المنطقة الحرة وهي الآن من اختصاص المؤسسة العامة للتعدين والتي تتبع وزارة الصناعة والمعادن ، وتم تقديم طلب مُرفق بكافة الدراسات والأوراق لتخصيص محجر لهذه المصانع ، بالإضافة إلى التنسيق مع الشركة العامة للكهرباء والغاز والمياه في موضوع توفير الغاز وتوفير الكهرباء الذي تحتاجه هذه المصانع .

المنطقة الحرة بمصراتة ودورها في إيجاد فرص العمل والاهتمام بتدريب العنصر البشري :

نظراً للزيادة المُستمرة في قوة العمل ، ورغبة المسؤولين في ليبيا في إيجاد فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة المُتفاقمة نتيجة عدم التوافق بين الزيادة في عرض العمل والطلب عليه ، كان من الأهداف الأساسية لإقامة المناطق الحرة في البلاد المُساهمة في حل مشكلة البطالة ، وذلك بإيجاد فرص عمل جديدة من خلال بالمشروعات المُقامة بالمناطق الحرة ، حيث تمثل المناطق الحرة أحد الحلول التي يمكن الاعتماد عليها في تقليل مُعدلات البطالة في الدول التي تُعاني من هذه المشكلة .

فالمناطق الحرة بما تضمنه من مشروعات قادرة على استيعاب قدر من الأيدي العاملة التي تنضم لسوق العمل سنوياً ، بالإضافة إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لطبقة العاملين في المشروعات الاستثمارية من خلال رفع كفاءة هذه الطبقة من الناحية الفنية بتدريبها على أحدث المعارف الفنية المُستخدمة في هذه المشروعات ، والتعرف على أساليب الإدارة الحديثة والمتطورة .

ويُوضح الجدول (5) أعداد العاملين (فرص العمل) في المنطقة الحرة حتى 2020/12/31م :

جدول رقم (5)

تطور أعداد العاملين (فرص العمل) داخل المنطقة الحرة بمصراتة حتى 2020/12/31م

الإدارة / المكتب	فرص العمل
مكتب شؤون لجنة الإدارة	8
إدارة الشؤون القانونية	12

الإدارة / المكتب	فرص العمل
إدارة المراجعة الداخلية	18
مكتب المدير العام	4
مكتب المتابعة	2
مكتب المراقبة الإلكترونية	30
مكتب المناوب العام	14
مكتب الجودة	6
مكتب طرابلس	5
إدارة الأمن والسلامة	180
إدارة الاستثمار	22
إدارة التسويق والإعلام	18
إدارة تقنية المعلومات	21
إدارة الشؤون الفنية	100
إدارة الموارد البشرية	22
إدارة الشؤون الإدارية والخدمات	76
إدارة الشؤون المالية	78
إدارة الشؤون البحرية	288
إدارة المناولة والتخزين	467
إدارة الصيانة	76

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، بيانات المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الموارد البشرية ، 2020م .

من الملاحظ أن هناك انخفاض في فرص العمل وهذا ينعكس بصورة تعيق تحقيق أحد الأهداف

المرجو تحقيقها من إقامة المناطق الحرة ، وما يمكن أن يستخلصه الباحث أن سبب هذا الانخفاض هو أن المنطقة الحرة بمصراتة يغلب عليها النشاط التجاري والتخزيني الذي لم يحقق الكثير من فرص العمل ، على عكس النشاط الصناعي كونه الأكثر استقطاباً للعمالة .

أما فيما يتعلق بالعنصر البشري فيعتبر في أي مؤسسة هو العمود الفقري لإنجاح تلك المؤسسة .

والتدريب هو تزويد العناصر البشرية بالـمعارف ومواكبة التطورات الحديثة في جميع الـمجالات، وهناك من عرف التدريب بأنه زيادة الكفاءة وتحسين الأداء وبالتالي تقليل التكاليف على الـمؤسسة .والتدريب هو عملية مُستمرة للتزود بالـمعارف بصرف النظر عن الوظيفة والسوق ، فالتدريب في أي مؤسسة هو النشاط الذي من خلاله يتم الاهتمام بالعنصر البشري ، وانطلاقاً من هذه الأهمية للعناصر البشرية أولت إدارة الـمنطقة اهتماماً كبيراً بالتدريب والعناصر البشرية ، ولابد أن يُرجع الفضل في ذلك إلى إدارة الـمنطقة الحرة الـمُتمثلة في مجلس الإدارة ورئيسها والـمدير العام ، حيث لم تكن لهم قيود على برامج التدريب وخاصة من حيث السيولة وتمويل التدريب .وقد أعطت إدارة المنطقة أولوية لبرامج اللغة الإنجليزية بحكم أن طبيعة المنطقة الحرة ونشاطها وعملها مُتصل بشركات أجنبية ولابد من إجادة اللغة الإنجليزية والتحدث بها مع هؤلاء المستثمرين ، إضافة إلى ذلك استخدام الحاسوب ، فكما هو معروف أن الحاسوب أصبح اليوم لغة العصر وهو الأداة التي تُستخدم في إنجاز العمل وسرعته وخاصة في العصر الحديث باستخدام المنظومات ، إضافة إلى البرامج المتخصصة الأخرى في المجالات الإدارية والمالية والقانونية والفنية والاستثمارية ، فضلاً عن دورات السلامة العامة . وقد بدأت إدارة المنطقة بوضع خطط للبرامج التدريبية فقامت بدايةً بوضع قاعدة بيانات عن العاملين بالمنطقة الحرة لمعرفة مستوياتهم ووظائفهم والأعمال التي يقومون بها بشكل مُوجز ، وبعد ذلك يتم تشخيص أين تقع نقاط الضعف في الأداء ويتم تعويض هذا النقص ببرامج تدريبية تهدف إلى تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة الأداء الوظيفي في جميع الإدارات والمكاتب والأقسام بالمنطقة الحرة في كافة المجالات الإدارية والفنية والفكرية ، إضافة إلى تحقيق مبدأ الجودة والشفافية والتميز في العمل .وبناءاً على استراتيجية المنطقة الحرة بمصراتة ورؤيتها المستقبلية يتم سنوياً تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية على مستوى إدارة المنطقة الحرة بمصراتة بحيث تشمل مجموعة متنوعة من الندوات والبرامج وورش العمل التي تغطي معظم الاحتياجات التدريبية المطلوبة في التقسيمات الإدارية .وتهدف الخطط التدريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

بناء نظام تدريبي متكامل يساعد على إعادة هيكلة النظم المرتبطة بقوة العمل بالمنطقة الحرة بمصراتة ووضع معايير لقياس الأداء الوظيفي .

المساهمة في اكتساب المهارات والقدرات وتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال البرامج التدريبية الحديثة .

العمل على تطبيق نظم وأدوات الإدارة الحديثة من خلال برامج التدريب المختلفة خاصة مجالات النزاهة والشفافية وتأهيل المُعينين الجدد .

التنفيذ للبرامج المتاحة محلياً بمركز تدريب المنطقة الحرة أو من خلال الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات والمعاهد التعليمية ومراكز التدريب المحلية .

بالإضافة إلى البرنامج التدريبي المحلي تعاملت إدارة المنطقة الحرة بمصراتة مع جهات خارجية وفقاً

للاحتياجات المعتمدة في كل من مصر والأردن وتونس والمغرب مع بعض المراكز الخاصة التدريبية ومع المنظمة العربية للتنمية الإدارية وهي تتبع لجامعة الدول العربية ، فضلاً عن برامج التطوير الذاتي لموظفي المنطقة الحرة بمصراتة الحاصلين على موافقات لمواصلة دراساتهم في مختلف المراحل العلمية (دبلوم متوسط فأقل ، بكالوريوس ، ليسانس ، دبلوم عالي ، ماجستير ، دكتوراه) .[17] وهناك جانب أخر يتعلق بالملتقيات والمؤتمرات وهناك أنشطة أخرى مثل نشاط المعارض بالمشاركة فيها والذي تتولاه الإدارة العامة للاستثمار ، وقد تمت المشاركة في العديد من الملتقيات الدولية ، وعادةً يتم ابتعاث عدد أثنين أو ثلاثة على ألا يزيد عن أربعة أشخاص للحضور والمشاركة في هذه الندوات ، إضافة إلى برامج إيفاد موظفين في مهام عمل رسمية لزيادة المناطق الحرة الناجحة في بعض الدول لغرض الاطلاع والتعرف على أساليب العمل بها ، ويقوم هذا الوفد بالتنسيق مع إدارات تلك المناطق بزيارة مواقع وموانئ وبعض المكاتب والأقسام بها ، ويتم إعداد تقارير عن هذه الزيارات وما دار فيها من نقاش مع المسؤولين في تلك المناطق لإيضاح نتائج تلك الزيارات، وتحتوي هذه التقارير على نبذة عن إنشاء المنطقة الحرة محل الدراسة والهيكل التنظيمي لها والحوافز الممنوحة للمستثمرين فيها ومجالات الاستثمار وعرض تفصيلي عن المخططات العامة وما تم تنفيذه مرحلياً من تلك المخططات سواء فيما يتعلق بتهيئة قطع الأراضي وما تم انجازه من خدمات كالكهرباء والمياه والهاتف والصرف الصحي وبيان ما تم استغلاله من تلك الأراضي من قِبل المستثمرين ، إضافة إلى الخدمات الأخرى التي يتم تقديمها للمستثمرين مثل المستودعات المسقوفة والمكاتب الإدارية وما توفره تلك المناطق من مخازن ومباني لغرض الإيجار والخدمات الأخرى كخدمات النقل وخدمات المطاعم والفنادق إلى غير ذلك ، كما يتم إيضاح إجراءات الاستثمار داخل تلك المناطق والأسعار والإيجارات المطبقة ، كما تقدم الوفود ضمن تقاريرها أوجه التعاون المقترحة مع إدارات تلك المناطق فيما يتعلق بالأمور ذات الاهتمام المشترك .

المنطقة الحرة بمصراتة ودورها في التنمية الإقليمية والمجتمعية :

وضعت إدارة المنطقة الحرة بمصراتة على عاتقها عدد من المسؤوليات المجتمعية التزاماً مستمراً منها في التنمية الإقليمية وتطوير بيئة العمل المحيطة والمصاحبة لنشاط المنطقة الحرة ومحيطها الاجتماعي ، وتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والصحي والبيئي لأفراد المجتمع .

من بين المبادرات المجتمعية للمنطقة الحرة بمصراتة المساهمة في تنفيذ مبنى العيادات الخارجية بالمعهد القومي للأورام بمصراتة المعروف بقسم الإيواء «اليوم الواحد» للعلاج الكيماوي بطاقة استيعابية تفوق 60 سريراً . وساهمت المنطقة الحرة بمصراتة في استكمال وصيانة عدد من المراكز الصحية بمدينة مصراتة وتوفير احتياجاتها . وفي الجانب التعليمي ساهمت المنطقة الحرة بمصراتة في إضافة فصول مدرسية لعدد من المدارس وتوفير المستلزمات التعليمية ، ودعمت المنطقة الحرة بمصراتة المؤسسات التعليمية لتحسين نوعية النظام التعليمي وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لتأمين المهارات الضرورية لسوق العمل وجودة برامج التدريب ودعم مشاريع التخرج والأبحاث المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمنطقة الحرة .

كما دعمت المنطقة الحرة بمصراتة مراكز الأبحاث التي تولي اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية ودراسات المجتمع ، وكذلك دعمت المؤتمرات والملتقيات التي من شأنها النهوض بالمجتمع بصفة عامة .وكمسؤولية

تجاه بيئة مجتمعية نظيفة وسليمة تدعم المنطقة الحرة بمصراتة المبادرات الجماعية والتطوعية وحملات التشجير وحملات المحافظة على نظافة البيئة والقضاء على التلوث والإقلال من الإضرار بالطبيعة . وساهمت المنطقة الحرة بمصراتة كشريك مع عدد من المؤسسات في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع من خلال تنظيم حملات موجهة وتدريب للموظفين على كيفية الوقاية من الأمراض بالإضافة إلى إقامة دورات تدريبية فيما يتعلق بإجراءات الأمن والسلامة العامة . وتعد المنطقة الحرة بمصراتة هي الجهة الراعية والداعمة لمشروع تحسين وتطوير طريق النقل الثقيل بمدينة مصراتة الذي تقوم إدارة المنطقة بدعمه وتنفيذه من خلال التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة ، ومن ضمن مكونات المشروع المتعاقد عليه إنشاء حاجز خرساني فاصل بين الطريقين ، ويعد هذا المشروع من المشروعات المعتبرة نظراً لأهمية هذا الطريق للشاحنات وأليات النقل الثقيل . وفي الجانب التدريبي أتاحت المنطقة الحرة بمصراتة برامج تدريبية من بينها برنامج التدريب الصيفي الذي يستهدف طلبة وطالبات جامعة مصراتة ضمن اتفاقية التعاون المشترك بين المنطقة الحرة بمصراتة وجامعة مصراتة في مجالات التدريب وتبادل الخبرات والاستشارات العلمية .[18]

اختبار الفرضيات:

على ضوء التحليل السابق حاول الباحث اختبار صحة الفرضيات المُحددة في المُقدمة وتمكن من :

التأكد من صحة الفرض الأول المتعلق بعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للمنطقة الحرة بمصراتة والذي يُضعف من دورها في تحقيق أهدافها الاقتصادية ، فمن خلال هذا البحث يمكن استخلاص أن مُساهمة المنطقة الحرة بمصراتة في إيجاد فرص العمل للحد من مشكلة البطالة كانت ضعيفة جداً بالنظر إلى ضعف الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية الممارسة فيها ونوعيتها .

كما أوضح البحث صحة الفرض الثاني الذي يتلخص في أن المنطقة الحرة بمصراتة لاتزال تواجه عدة صعوبات أبرزها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي منذ سنة 2011م .

الخاتمة :

من خلال دراسة وتحليل البيانات والمعلومات التي فرتها إدارة المنطقة الحرة بمصراتة أثناء الزيارات الميدانية لمقراتها ولقاء المسؤولين بها للاستدلال بآرائهم ، توصل البحث إلى النتائج والتوصيات التالية :

النتـائج :

1. على الرغم من تمتع المنطقة الحرة بمصراتة بقدرة مُتميزة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية للانسياب إليها وقوة المكون المحلي الداخل في المنتجات النهائية وانخفاض تكلفة الانتاج بالأخص الطاقة المحركة والكهرباء والمياه وتوفر المواد والخامات المحلية التي تساهم في الصناعات داخل المنطقة وما يعكسه ذلك على انخفاض التكلفة الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية كل ذلك لم يؤهل هذه المنطقة للتحول من النشاط التجاري إلى نشاط الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير .
2. تعمل الدول على إقامة المناطق الحرة وذلك لتحقيق التوازن في الميزان التجاري والتشغيل الكامل عن طريق تنمية الصادرات ، إلا أن النتائج الملموسة من واقع التجربة الليبية كانت ليست في المستوى المأمول والمُنتظر بالنسبة للمنطقة الحرة بمصراتة ، فهي لم تؤدي إلى التقليل

من بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كمشكلة فائض العمالة ، حيث أن عدد المشاريع المُتواجدة داخل المنطقة الحرة ترتكز في مُعظمها على قطاع التجارة ، وهذا يدل على نوعية النشاط البسيط المتواجد في المنطقة والذي تستخدم فيه أيدي عاملة بأعداد بسيطة ، كما أن هذا القطاع يتميز بعدم نقله للتكنولوجيا المتقدمة .

التوصيات والمقترحات :

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية :

1. إتباع أفضل أساليب الإدارة العالمية وتطوير البيئة التنظيمية والتدريب المُستمر للعناصر البشرية وتزويدهم بالـمعارف لمواكبة التطورات الحديثة في جميع المجالات وخاصة تلك المُتعلقة بأساليب تطوير المناطق الحرة والتركيز على الإعداد والتنفيذ الجيد لبرامج الدعاية والترويج للمنطقة الحرة من حيث موقعها الجغرافي المتميز ومواردها البشرية والمادية المُتاحة والحوافز والتسهيلات التي يُقدمها المنطقة الحرة بمصراتة للمُستثمرين فيها .
2. ضرورة التقييم المُستمر لأداء المنطقة الحرة بمصراتة في تحقيق أهدافها وجدوى الاستثمارات المُقامة داخلها مُقارنة مع مثيلاتها من المناطق الحرة في الدول الأخرى .
3. نقترح على الحكومة الوطنية في ليبيا النظر إلى المنطقة الحرة بمصراتة على أنها جزء من سياسة اقتصادية كلية الغرض منها تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم وتشجيع الصادرات وتنويع مصادر الدخل الوطني للتقليل من الاعتماد شبه الكلي على النفط الليبي .
4. نقترح على الحكومة الوطنية في ليبيا تقديم المزيد من الدعم للإدارة الحالية للمنطقة الحرة بمصراتة أثناء هذه الحقبة (حقبة النفط) ، فمن الناحية الإدارية تتوفر فيها الخبرات والكفاءات الإدارية ، حيث تعمل هذه الإدارة حالياً على التحول من منطقة حرة تجارية إلى منطقة حرة صناعية تعتمد على سوق تنافسي مفتوح وذلك بالاستفادة من الخامات والموارد المحلية والمشتقات النفطية المتوفرة بالدولة وتسهيل دخولها للمنطقة بهدف تقليل تكلفة عناصر الإنتاج الأخرى بأسعار تساهم في الرقي بالصناعة في المنطقة وترفع من درجة تنافسية تلك المنتجات بالأسواق العالمية لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنطقة في تنمية الصادرات وتدفق العملات وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق فوائض مالية تحسن من وضع ميزان المدفوعات ، وهناك أراء بالمنطقة الحرة بمصراتة تتوافق مع الاتجاه إلى عدم الموافقة مستقبلاً إلا على المشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى التصدير للخارج فقط .

الهوامش:

1. إدارة المنطقة الحرة بمصراتة ، **دليل المستثمر في المنطقة الحرة بمصراتة** ، ليبيا ، ص4 .
2. مُقابلات أجراها الباحث خلال شهر يناير 2020م مع مسؤولين بإدارة المنطقة الحرة بمصراتة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الليبية .
3. محمد أحمد كرواد ، **المناطق الحرة في ليبيا** ، (بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 2020م) ، ص 66 .
4. المادة رقم (5) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
5. مُقابلات أجراها الباحث خلال شهر أكتوبر 2020م مع مسؤولين بإدارة المنطقة الحرة بمصراتة .
6. المادة رقم (18) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
7. المادة رقم (6) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
8. المادة رقم (9) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
9. المادة رقم (10) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
10. المادة رقم (11) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
11. المادة رقم (12) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
12. المادة رقم (13) والمادة رقم (15) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
13. المادة رقم (16) من القرار رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا ، الصادر بتاريخ 2006/02/28م .
14. إدارة المنطقة الحرة بمصراتة ، **دليل المستثمر في المنطقة الحرة بمصراتة** ، ليبيا ، ص3 .
15. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2000م ، بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة ، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (137) لسنة 2004م .
16. إدارة المنطقة الحرة بمصراتة ، **دليل المستثمر في المنطقة الحرة بمصراتة** ، ليبيا ، ص2 .
17. تم الاعتماد على :
18. الموقع الرسمي المنطقة الحرة بمصراتة www.fzly.com.
19. مُقابلات أجراها الباحث خلال شهر مارس 2021م مع مسؤولين بالمنطقة الحرة بمصراتة .
20. مُقابلات أجراها الباحث خلال شهر يناير 2022م مع مسؤولين بالمنطقة الحرة بمصراتة .